



18 ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر



قطر إنجازات تتعدى الحدود وآمال تسابق المستقبل



صاحب السمو الأمير التاجر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

ذكرا في المقابل تم تعيين 1994 فردا في القطاع غير الحكومي منهم 984 أنثى و1010 ذكور، وتتوقع إدارة القوى العاملة زيادة تقطير الوظائف بنسبة 4٪ خلال الثلاث سنوات القادمة. لقد حققت وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية عددا من الإنجازات البارزة تضاف لسجلها الحافل. وقد مثل تنفيذ مشروع أسواق الفرجان الذي أطلقته الوزارة بالمشاركة مع كل من وزارتي المالية، والبلدية والتخطيط العمراني، وغرفة قطر وبنك قطر للتنمية، واحدا من أهم تلك الإنجازات، إذ سيساهم بشكل فعال في إيجاد بيئة اقتصادية متنوعة ومستدامة وتعزز نمو القطاع التجاري لدفع عجلة النمو الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وقد أنهت وزارة الاقتصاد والتجارة خلال الفترة الماضية المرحلة الأولى من مشروع الأمن الغذائي لدولة قطر، وأكملت إعداد دراسة عن جانب العرض في أسواق دولة قطر في مجال تجارة الخضار والفواكه واقتراح نموذج للأسواق.

المواصلات.. ضريان التنمية

وأن المواصلات تمثل الشريان لأي مشاريع تنمية، عملت وزارة المواصلات خلال فترة وجيزة من إنشائها على تطوير وتحسين خدمات النقل والمواصلات ودراسة المشاريع الخاصة بها والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها بما يحقق توسيع نطاق الحركة الاقتصادية وخدمة متطلبات التنمية الوطنية.

إنجازات عديدة حققتها وزارة المواصلات خلال عام من بينها الانتهاء من خطة النقل العام للدولة ووضعها حيز التنفيذ على مدى 5 سنوات. كما تم خلال هذا العام تطوير خطة مشروع الميناء الجديد بإضافة مساحات جديدة إلى محطة الحاويات لتستوعب عددا أكبر عند بدء التشغيل تصل إلى مليوني حاوية سنويا لينتهي المشروع في سنة 2020 بدلا من سنة 2030. وأشرفت وزارة المواصلات أيضا على إضافة «كرو» أسطول من باصات النقل العام تصل إلى

جميع مكونات العملية التعليمية من مناهج وطرق تدريس وأساليب تعليم وتعلم ومصادر تعلم وبيئة تعليمية ومعلمين، وتطوير مهني، وأساليب وأدوات التقييم بما فيها تقييم جوانب النمو لدى الطالب (المعرفية والمهارية والوجدانية) والسعي إلى تطوير العلاقات الإيجابية لدى شركاء التعليم من آباء أو مؤسسات المجتمع المدني. القوى العاملة.

وخطت دولة قطر خطوات كبيرة على طريق تحقيق مشاركة أوسع للقوى العاملة الوطنية بما يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني من الموارد البشرية المؤهلة في سياق استراتيجية قطر 2011-2016. ومن أهم إنجازات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال عام مضى فتح فرص عمل للقطريين لزيادة المشاركة بسوق العمل في القطاع الخاص والذي يعتبر الهدف الأول للقطاع العمل بالوزارة. وتمكنت إدارة القوى العاملة بالوزارة خلال الفترة من إبريل 2013 وحتى مارس 2014 من تعيين 3672 من الباحثين عن العمل المسجلين بقواعد بيانات الوزارة في القطاع الحكومي وغير الحكومي، وبلغ عدد المعينين من الذكور 1857 بنسبة 51٪ من الإجمالي العام للمعينين، بينما بلغ عدد المعينات من الإناث 1815 بنسبة 49٪ من الإجمالي العام للمعينين.

وأشارت الوزارة إلى أن عدد المعينين في القطاع الحكومي بلغ 1678 فردا منهم 831 أنثى و847

وقد حقق المجلس الأعلى للتعليم خلال العام الأكاديمي 2013/2014 الكثير من الإنجازات المهمة. وأنتج مخرجات مؤهلة وقادرة على التنافس في سوق العمل وتلبية حاجاته من العناصر الوطنية الكفوة والمدرية والمؤهلة والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل النهضة الشاملة التي تشهدها.

وشملت هذه الإنجازات جملة من المشروعات التربوية والتعليمية. وقد وضعت الاستراتيجية بالتفصيل الخطط والبرامج والمشاريع التي ينبغي أن تسعى قطر لتحقيقها في 14 قطاعا بما في ذلك قطاع التعليم والتدريب، وهي مستمدة من رؤية قطر الوطنية 2030، وتحدد في نهاية المطاف الخطط التي تحتاجها الوزارات والهيئات إلى وضعها لتنفيذ أولويات هذه القطاعات.

وتحدد استراتيجية التنمية الوطنية القطرية 21 نتيجة رئيسية لقطاع التعليم والتدريب في دولة قطر، كما هو الحال مع القطاعات الأخرى في الدولة.

والبرامج الخمسة المذكورة هي عناصر التعليم والتدريب الأساسية والمشاركة وتحسين نظام التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر وتحسين التعليم العالي وتعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني وتعزيز البحث العلمي.

وعملية تطوير هذه المنظومة لم تقف عند مرحلة تعليمية معينة أو عند أحد جوانبها بل اشتملت على استضافت الدوحة الأسبوع الماضي، قمة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورتها العادية الـ 35، وهي الخامسة على أرض قطر وفقا لدورية الانعقاد المعمول بها بالنظام الأساسي بين دول المجلس الست، وتشهد البيانات الختامية وآخرها بيان القمة الـ 35، أن قمة الدوحة كلها كانت محطات فارقة في مسيرة مجلس التعاون نظرا لأهمية القرارات التي كانت تخرج بها والتي أسهمت بشكل كبير في تعزيز التعاون والتلاحم بين دول التعاون على مستوى القادة والشعوب الخليجية. وقد أكد البيان الختامي للقمة الأخيرة على أهمية الاستمرار في خطوات التكامل بين دول المجلس في شتى المجالات الاقتصادية، ووافق على إنشاء قوة الواجب البحري الموحدة، وقد شدد «إعلان الدوحة» على التزام دول المجلس وتمسكها بتضامن دول مجلس التعاون ممارسة ومنهجيا.

تعجز الكتب والمجلدات عن الإحاطة بكل الإنجازات التي تحققت دولة قطر الشقيقة في شتى مجالات التنمية والتحديث، لكن الإضاءة على بعض جوانب التطور يمكنها أن تعطي فكرة وافية عن الصورة المشرفة التي تعيشها «دوحة العرب» وهي تحفل بيومها الوطني الذي يوافق الثامن عشر من شهر ديسمبر من كل عام، وتحيي فيه ذكرى المؤسس للدولة المغفور له بإذن الله الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (1826 - 1913)، الذي أصبحت في ظل زعامته كيانا عضويا واحدا متماسكا وبلدا موحدا مستقلا.

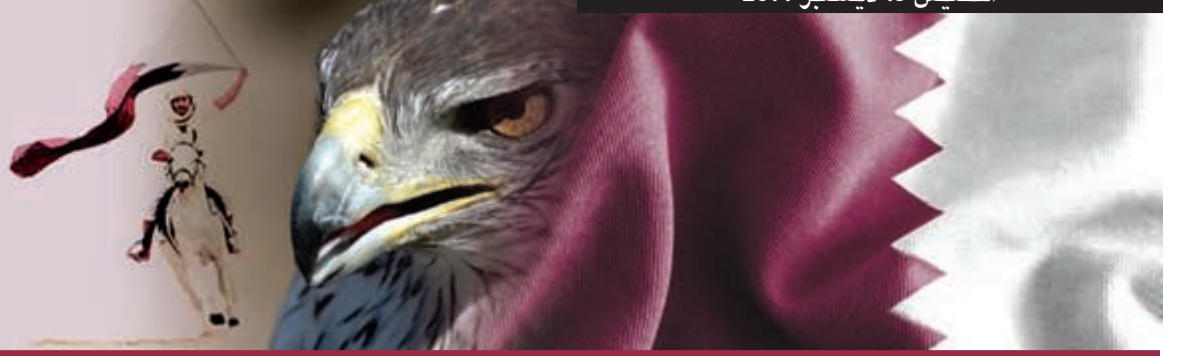
وتستمر مسيرة العطاء اليوم بقيادة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد الذي تولى مقاليد الحكم في 25 يونيو 2013، بعد تنازل صاحب السمو الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في خطوة اعتبرها كثيرون سابقة في المنطقة العربية وفي العالم كله أن يكون أحد الحكام في أوج أدائه وعظمته نجاحه وإنجازاته ويتنازل عن السلطة بهذه الكيفية، وأن مبادرة سمو الأمير الوالد في نقل السلطة إلى سمو الشيخ تميم بهذا الأسلوب المشرف كانت «علامة فاصلة» في تاريخ كيفية إدارة الحكم في العالم العربي بأسلوب حضاري على عكس الأسلوب التقليدي الذي لا يحترم إرادة الشعوب.

ومازالت الدوحة تفيء بظلالها على مواطنيها إيمانا منها بأن الإنسان هو الركيزة لكل تنمية، وقد أولت اهتماما كبيرا بكل متطلبات حياته، فتأعنت منها بأنه أحد أهم العوامل التي تسهم في التنمية المستدامة، ولذلك سخرت طاقاتها البشرية والمالية لهذه الغاية.

وقد تجلى هذا الاهتمام في مواد الدستور الدائم للبلاد وكذلك في رؤية قطر الوطنية 2030.

إستراتيجية قطاع التعليم وعلى هذا الأساس باشر العنويون والمختصون في هذا المجال وبمشاركة كل من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالدولة في وضع إستراتيجية قطر الوطنية للتنمية (2011 - 2016)، والتي كانت جزءا منها إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب.

قمة الدوحة.. علامات فارقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي



18

ديسمبر اليوم الوطني لدولة قطر

آل حنزاب: علاقة قطر والكويت علاقة الدم والتاريخ وحكمة سمو الأمير صباح الاحمد أعادت اللّحمة الخليجية

وغيرها ووفرت لها افضل الكوادر وكل المقومات والاجهزة لتقديم افضل واحداث انواع التعليم بما يماثل اكثر الدول الاوروبية والغربية تطورا وقد حققت تلك الجامعات نجاحا باهرا حيث استقطبت العديد من طلاب الوطن العربي ووفرت لهم البديل التعليمي والعلمي في بيئة صالحة وآمنة واقترب لمجتمعاتهم من حيث العادات والتقاليد.

وتبذل مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع جهودا جبارة لتطوير التعليم ورفع درجة الوعي الاجتماعي. ولا شك ان المجتمع المستقيم والتنشئة الصالحة يكون نتاجه اسرة متماسكة وملتزمة بقيمها الدينية واخلاقها وعاداتها وتقاليدها الفاضلة، لذلك تولي الدولة اهتمامها بالاسرة وعمادها المرأة والطفل وتطويرها والاهتمام بالمرأة لانها اساس بناء الاسرة وقد قطعت المرأة القطرية شوطا بعيدا في كونها احد اعمدة المجتمع القطري فهي بجانب دورها التربوي اصبحت تنبؤا ارفع المناصب الادارية بما كسبته من علم في شتى ضروب المعرفة وبذلك لم تعد المرأة نصف المجتمع المعطل بل نصف المجتمع الفاعل الذي يؤدي دورا رائدا نفتخر به.

وكذلك اهتمت الدولة بالرياضة فالعقل السليم في الجسم السليم وعملت على استجلاب الخبرات الدولية ما اكسب الشباب القطري الخبرة بالمراسلة العملية وصارت اندية قطر من افضل الاندية في

مجيئها وتمارس فيها شتى ضروب الرياضة الجالية منها والنسوية وكانت دولة قطر قد بذلت جهودا جبارة بترؤسها للاتحاد الآسيوي لكرة القدم لعدة سنونات حيث ساهمت في تطوير الرياضة الآسيوية واكتسبت دولة قطر خبرات واسعة ولها بنية تحتية متقدمة مكنتها من استضافة دورة الاسباد والتي اظهرت فيها امكانيات ضخمة شجعت الدولة على التقدم بثقة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022 وتكثفت مساعيها بالنجاح رغم المنافسة الشرسة مع دول لها باع طويل في هذا المضمار، ولعل احتفالنا هذا العام يجيء وقد خاب مسعى الذين حركتهم الاهواء لعدة سنوات حيث ظلوا يطعنون في احقية دولة قطر في استضافة كأس العالم الى ان ظهر الحق وزهق الباطل باعلان الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) الشهر الماضي عن براءة دولة قطر من اي شبهات فساد تتعلق بغزوها وبذلك اسكت الاصوات المنادية وقد سعدنا كثيرا استيثار وسعادة اصداقنا واشقاننا وخاصة دولة الكويت بقرار البراءة القاطع خاصة ان للكويت مواقف مشهودة في مساندة الملف القطري ومازالت



حمد بن علي آل حنزاب
سفير دولة قطر لدى دولة الكويت

وقد توجنا افراحنا ايضا بفوز دولة قطر بكأس الخليج كخطوة اولى في اعداد فريق نأمل ان يصل لكأس العالم 2022 وقد سعدت قطر بقيادة وحكومة وشعبا بان الكويت كانت سباقا في تقديم التهنئة الصادقة من القيادات السياسية بالكويت بمجرد اعلان الفوز مما يشير للعلاقة الحميمة والخاصة بين الشقيقتين.

وتتظم دولة قطر نشاطات لا تنتقص استعدادا لكأس العالم من حيث البنية التحتية الخاصة بالفنادق ودور الضيافة والطراقات والميادين وتهيئة كل اسباب الراحة عبر احداث ما وصل اليه العالم ووفقا للخطة التي تقدمت بها دولة قطر وهي على استعداد لاستضافة المناسبة الكبرى صيفا أو شتاء بمشيئة الله وتتمتع دولة قطر بتوفير اجواء صحية وانسانية كاملة للمواطنين وتتعامل بشفاافية مطلقة مع المنظمات الدولية والمحلية المختصة بحقوق الانسان وحقوق العمالة وفقا للقوانين الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

ان دولة قطر تدرك انه لا تقدم الا مع الحرية المسؤولة لذلك فان الدستور القطري يكفل كل الضمانات للانسان القطري في الحقوق والواجبات المتساوية وفي ذات السياق تتمتع الدولة بأجهزة اعلام حرة وهي تساهم بشكل جيد بممارسة دورها في الرقابة حيث تشير لمواطن الخلل والضعف في اداء المسؤولين مما يدفع لتصحيحها واصلاحها وهي بذلك تمارس دورها الايجابي في النقد والمراقبة.

اننا نتحفل هذا العام وقد استضافت دولة قطر قمة دول مجلس التعاون حيث اجتمع شمل الاشقاء وقد سعدنا غاية السعادة واستبشرت شعوب الخليج بالانتماء الاشقاء وعودة السفراء لدوحة الخليج والعرب وقد كانت اكثر قمة حصدت الاقارب ذات الدلالة العميقة فهي قمة الدوحة وقمة الفرحة وقمة الوحدة وقمة لم الشمل وقد كانت كذلك حيث جاءت مقررات المجلس بالاجماع وتطابقت وجهات النظر في القضايا المحلية والاقليمية والدولية.

ولا يفوتنا في هذا المقام ان نشيد بالجهود الجبارة والمسامحة الحميدة التي بذلها حضرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله لوطنه ولاشقاؤه، فالجميع يعلم ان غيوم اختلاف وجهات النظر قد غطت سماء الخليج بما بعث المخاوف من اتساع رقعة الخلاف لكن سمو الامير بحنكته وحكمته وطول مراسه للدبلوماسية تمكن من تجاوز الخلافات بين الاشقاء واعاد اللّحمة الخليجية وكان ذلك بفضل ما يتمتع به سموه من صبر وما يجده من تقدير لدى اشقاؤه فاستجابوا لمساغمة عرضنا ومحبته.

اننا قد نقدر لسموه تلك الجهود التي اسعدت شعوب الخليج خاصة والشعب العربي عامة لتنتمى لسموه موفور الصحة وتمام العافية وان يجعله الله ذخرا لبلده وبلداننا جميعا وقد كانت لفظة كريمة من اشقاؤه القادة اذ شهدت الدوحة تكريم سموه ودولة الكويت وهو تكريم مستحق.

ان العلاقة بين دولة قطر ودولة الكويت الشقيقة لم تعد في حاجة للتأكيد عليها فشواهدنا ماثلة للعيان وهي علاقة الدم والتاريخ والتضحيات، هي علاقة وشائج القربى وواصر المحبة التي عززتها المواقف الصلبة وعمدتها الدماء الزكية وهي علاقة مصير لن تنفصم عراه وروابط لن تنفصل ومودة لن تنتقص بمشيئة الله وهي تضي كل يوم نحو آفاق ارحب من التعاون الوثيق بتوجهات و رعاية سامية من قيادة البلدين الشقيقتين.

وسنعمل بعون الله وتفويقه ونبذل قصارى جهدنا لتنفيذ تلك التوجهات بما يعود على بلدينا وكافة دول مجلس التعاون بالخير.

والشكر موصول لقادة الخليج الذين دفعهم حرصهم وقدرتهم الصحيحة فلموحات ابناء الخليج للوصول لتلك النتائج التي اسعدت شعوبهم، فإلى المزيد من النجاح، ولا يفوتني في هذا المقام توجيه الشكر والعرفان لاجهزة الاعلام كافة في دولة الكويت الشقيقة على دورها البناء في متابعة الاحداث والتنمية في بلادنا وابرازها وكذلك دورها الريادي في دعم ما يجمع الاشقاء ويدفع ببلداننا نحو المزيد من التلاحم والتقارب خاصة عندما حدث تبانين في وجهات النظر خلال العام الماضي حيث كان دورها ايجابيا وبناء ومتميزا وحياديا الا فيما يتعلق بالبحث على الوفاق والاتفاق وهو ما تحقق بفضل الله وحكمة قائدنا.

حفظ الله قادة الخليج جميعا وحفظ بلادهم جميعا من كل مكروه وادام علينا نعمة الامن والرفاهية وكل عام وانتم بخير.

يسعدني ودولة قطر قيادة وحكومة وشعبا نتحفل وتحفني بذكرى اليوم الوطني للدولة الفتية الذي يوافق نكرى تولى مؤسس دولة قطر الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني آل ثاني الحكم في البلاد، ان ارف اسمي وأخلص التبريكات وأطيب التهانئ والتمنيات وأصدقها لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى والى مقام حضرة صاحب السمو الامير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والى مقام نائب سمو الامير الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني حفظهم الله ورعاهم والى الحكومة الرشيدة والشعب القطري الكريم، سائلا العلي القدير ان يعيد هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا ودولتنا ترفل بنبياح الامن والازدهار وشعبنا بنعم بالامان والاستقرار، وابتاؤنا يستمتعون بحاضر زاهر ويتطلعون بثقة وتفاؤل لمستقبل اكثر اشراقا وتقدما.

إننا في هذه المناسبة العظيمة نرصد بفخر ما حققته دولة قطر على يد ابناءها من بناء ونسعد بما بلغته من تطور ونعتز بما تبوأته من موقع متقدم بين شقيقتها في الوطن العربي وفي الاسرة الدولية، لأن كل ما انجزته هو في النهاية انجاز لشقيقتها دول الخليج والدول العربية عامة.

ويسعدني ان اشير في هذه الذكرى العطرة لبعض ما تحقق، فالدول الناجحة ترصد وتراقب الحاضر وتتطلع للمستقبل، لأن طموح الشعوب لا حدود له، ومهما بلغت فهي تسعى للافضل.

ان دولة قطر بحمد الله وتفويقه قد قفزت فوق الاسوار العالية ونهضت في سنوات قلائل لا تتعدى العقدين لموقع متقدم ومكانة مرموقة في سلم البناء والتطور بما يعادل ما فعلته امم اخرى في عقود عديدة وسنوات طوال.

لقد خطت دولة قطر بقية سمو الامير المفدى ومن قبله سمو الامير الوالد حفظهما الله خطوات ثابتة وواثقة نحو المستقبل، ولعل ما يرى بالعين ويشاهد لا ما يحكى ويسمع فحسب، يقف شاهدا على انجاز وبذل وجهه لا يخفى.

وقد حققت دولة قطر تقدما ملحوظا في جميع المجالات، ونتنتج هذه المناسبة لنشير لمجمل ذلك، ففي المجال السياسي اصبحت دولة قطر رقما فاعالا لا يمكن تجاوزه في الاسرة الدولية وتشكل حضورا قويا في جميع الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ظلت دولة قطر تتبع سياسة متزنة وملتزمة بالمواثيق الدولية، واذا كانت حرية الشعوب والديموقراطية وحق الانسان في العيش الكريم هي من اولوياتها ما تنادي به الدول المحبة للحرية والسلام وتقره المواثيق الدولية، فقد بذلت دولة قطر جهودها في مساعدة الشعوب المكتوبة التي تعرضت للقمع والظلم لعقود طويلة ومازال بعضها يناضل من اجل حقوقه المشروعة في الحرية والعدالة، وكانت دولة قطر في مقدمة الدول الداعمة لضحايا الحروب من اللاجئين والجرى والمطالبة بحل سياسي استراتيجي للنزاعات في العديد من الدول العربية ودول العالم.

ويجىء الحرس على علاقات دول الخليج في الولىات السياسة القطرية، وليس ادل على ذلك مما جاء في خطاب سمو الامير المفدى- حفظه الله في افتتاح دور انعقاد مجلس الشورى، حيث قال سموه «على صعيد علاقتنا الخارجية يظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية اللبنة الاكبرى الاولى، ويأتي دعمه وتعزيز علاقتنا بدوله الشقيقة جميعا وتعميق واصر الاخوة بيننا في مقدمة اولويات سياستنا الخارجية»، كما ان دولة قطر ظلت تتمسك بمواقفها الثابتة من قضايا امته العربية والاسلامية، وفي مقدمة ذلك حق الشعب الفلسطيني بدولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتنادي بحل جذري في اطار الاتفاقيات العربية والقرارات الدولية، كما ظلت تطالب بمنطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية ليتهاقق الامن والامان لشعوب المنطقة وتتجه دولها نحو التنمية وبناء الانسان بدلا من سباق التسلح.

ان دولة قطر تدرك ان الاقتصاد هو عماد التنمية وان التخطيط السليم وتنوع مصادر الدخل وتنمية وبناء الانسان باعتباره صانع الانجاز الحقيقي هي اهم مقومات النجاح، وقد خطت بحمد الله خطوات متقدمة وكان ذلك نتيجة التخطيط السليم والاستغلال المرشد للثروة في حالات الرخاء والوضع المالي الجيد للدولة، فلم تتجاهل التغيرات التي يمكن ان تطرأ على الاقتصاد، وذلك ما جنبنا آثار التكتبات التي حلت بالاقتصاد العالمي قبل سنوات وسيجمها بمشيئة الله من المخاطر التي تحدق الآن بالاقتصاد الدولي مع هبوط اسعار النفط.

لقد اهتمت دولة قطر بالاستثمار الخارجي عبر جهاز قطر للاستثمار الذي يمثل صندوق الثروة السيادية للبلاد وسعت الدولة من استثماراتها ونوعتها كما اهتمت بتنويع مصادر دخلها التي حباها الله بها، فبذلت جهودا مضنية في تسويق الغاز والبتروال، واهتمت كذلك بجذب الاستثمار الخارجي عبر سنن قوانين وتشريعات ميسرة واجراءات سهلة تشجع المستثمر وتضمن له حقوقه وتسهل له حركة امواله واستجلاب عمالته مع مزايا مشجعة واعفاء مغرية وقد ساهم ذلك بغيا على تدفق اموال الاستثمار ما دفع الاقتصاد القطري نحو المزيد من التقدم.

ولم تهمل الدولة الصناعات الصغيرة حيث شجعت رأس المال الوطني على المشاركة في تقديم تسهيلات جعلته يسهم مساهمة فعالة في الدورة الاقتصادية والانتاج بما وفر كثيرا على الدولة كما شجعت الدولة صناعة البتروكيماويات وغيرها.

ومن ابرز تطورات تشجيع الاستثمار انه تم رفع نسبة تمكك غير القطريين لاسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر ومعاملة مواطني دول مجلس التعاون عمالة القطريين في هذا المجال ونحن نرصد ونتابع ونشجع على التعاون الوثيق الآن بين البلدين المتمثل في افتتاح فروع للشركات والبنوك وازدياد معدلات استثمارات الافراد بين الكويت وقطر ونطمح للمزيد وسنعمل على تذليل كل العقبات التي تواجه الاشقاء.

انه لمن الفخر ان دولة قطر تتبؤا الآن مواقع رفيعة ودرجات متقدمة في مؤشرات التصنيف الاقتصادي الايجابي التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية الدولية المتخصصة والبيوتات المالية المعروفة وظلت تحافظ على مؤشر اعلى دخل فرد في العالم لعدة سنوات وهو انجاز ما كان ليأتى لولا الجهود الجبارة التي تبذلها مؤسسات الدولة كما ان ترتيبها مشرف فيما يتعلق بمؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد وغيرها.

ويأتي بناء الانسان في مقدمة اهتمامات الدولة فلا مستقبل يرتجي دون ان نبني جيلا قادرا على تحمل المسؤولية وبناء الاجيال انما يكون ببناء العقل والجسم وبناء العقل عماده العلم لذلك اهتمت الدولة بمؤسساتها التعليمية ووفرت لها في مرحلتها التعليم العام والتعليم العالي ما يعين تلك المؤسسات على اداء دورها التعليمي بصورة مثالية لتكون مخرجاته بحجم طموح المواطنين والوطن وكذلك أولت اهتمامها للتعليم الجامعي بل عملت على توطئ التعليم الغربي حيث استجلبت احدث الجامعات واشهرها في اميركا واوروبا خاصة في الجانب العلمي في الطب والهندسة



العالمية كنموذج يحتذى، وقامت الهيئة في اطار سعيها نحو إعادة صياغة رؤيتها المستقبلية في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، وبما يحقق التنافس استراتيجي قطر الوطنية 2011 - 2016، بتطوير البنية التنظيمية للأسواق المالية القطرية من خلال الموافقة على اصدار نظم وقواعد تشريعية كقواعد ترخيص وتنظيم جهة الإيداع وقواعد التداول بالهامش.

وتودع غرفة تجارة وصناعة قطر العام 2014 الذي يوشك على الانتهاء، باعتباره واحدا من أهم أعوام الإنجاز في تاريخها سواء على مستوى زيادة مجتمع الأعمال القطري أو القطاع الخاص ككل، وحتى اليوم الوطني هذا العام وقد استطاعت غرفة أن تستكمل الذي انجزته في مسيرتها في اتجاه تحقيق رؤية قطر 2030 في الجانب المتعلق منها بالقطاع الخاص والتوحيص الخاص والشراكة تقوم بدورها في خدمة مجتمع الأعمال القطري، ولعل آخر هذه الإنجازات بل وأعظمها على الإطلاق، تنظيمها مؤخرا اللقاء التشاوري في دورته السادسة بين رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ورجال الأعمال والذي أصبح تقليدا سنويا تتم فيه مناقشة آمال وطموحات القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص بكل شفاافية وموضوعية، بالإضافة إلى المعوقات التي قد تعرقل أداء القطاع الخاص الدور المنوط به.

كما شهد هذا العام انتخاب الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس غرفة قطر، رئيسا لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، واللقاءات مع بعض رؤساء الدول ورؤساء الوزراء في سوازيلاند وبلغاريا وغامبيا وقبرص وبنين وغانا وايرلندا واليابان وتونس والمغرب وغيرها.

باتي اليوم الوطني هذا العام، وقد حققت الهيئة العامة للسباحة تقدما ملحوظا في انجاز مهمتها في تطوير قطاع سباحي قادر على استيعاب دور الدولة ومكانتها في استقبال الزوار، وجعل قطر وجهة رئيسية للعائلة والأعمال. فقد شكل اطلاق الهيئة العامة للسباحة إستراتيجية قطر الوطنية لقطاع السباحة 2030،

يأتي اليوم الوطني هذا العام، وقد حققت الهيئة العامة للسباحة تقدما ملحوظا في انجاز مهمتها في تطوير قطاع سباحي قادر على استيعاب دور الدولة ومكانتها في استقبال الزوار، وجعل قطر وجهة رئيسية للعائلة والأعمال. فقد شكل اطلاق الهيئة العامة للسباحة إستراتيجية قطر الوطنية لقطاع السباحة 2030،

يأتي اليوم الوطني هذا العام، وقد حققت الهيئة العامة للسباحة تقدما ملحوظا في انجاز مهمتها في تطوير قطاع سباحي قادر على استيعاب دور الدولة ومكانتها في استقبال الزوار، وجعل قطر وجهة رئيسية للعائلة والأعمال. فقد شكل اطلاق الهيئة العامة للسباحة إستراتيجية قطر الوطنية لقطاع السباحة 2030،

1000 باص لتحسين وسائل النقل العام بالدولة، كما أشرفت وزارة المواصلات على تسلم شركة سلك الحديد القطرية «الريل» أول حفار لحفر مترو الدوحة والذي وصل للبلاد في شهر ابريل الماضي.

ولعل من أبرز الإنجازات أيضا بدء تشغيل مطار حمد الدولي في 27 مايو 2014 حيث انتقلت إليه جميع شركات الطيران والخطوط القطرية والاجنبية وجميع الجهات العاملة بالمطار ذات الصلة.

البورصة القطرية

حققت هيئة قطر للأسواق المالية نقلة نوعية في أداؤها محليا وخارجيا، بما ينسجم مع أهدافها في المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية وحماية مالكي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، وضمان الاستقرار للأسواق المالية والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها.

فعلى المستوى المحلي وبالتزامن مع تدشين استراتيجية القطاع المالي لسوق قطر، قامت الهيئة في أواخر عام 2013 بتدشين خطتها الاستراتيجية 2013 - 2016، تفعيلا لرؤية قطر الوطنية 2030 وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المعطاة لدولة قطر 2011 - 2016، وإنجاز مهامها الرئيسية المحددة بالقانون رقم (8) لسنة 2012.

وتركزت تلك الخطة الاستراتيجية على تسعة أهداف من بينها، الارتقاء إلى الأسواق المالية الحديثة وتحسين إمكانية الدخول إلى السوق، وتحسين وصول السوق إلى شركات الاستثمار والمنتجات وإنشاء نظام رقابي وإشرافي فعال في السوق، ووضع وتنفيذ نظام تنظيمي فعال لتوفير خدمات أسواق رأس المال.

كما تشمل تلك الأهداف تسهيل تكوين رأس المال في الأسواق الأولية والثانوية وتعزيز القدرة التنافسية للأسواق المالية القطرية، وتحسين التعاون الدولي وتعزيز التعليم المالي للمستثمرين والتحول إلى جهة تنظيمية للأسواق المالية

التعاون لدول الخليج العربية في الأول من يناير 2003م. وفي قمة الدوحة التي عقدت في السابع والعشرين من ديسمبر عام 1996، الثالثة لقطر والسابعة عشرة بتاريخ قمم مجلس التعاون، فقد حمل البيان الختامي عددا من القرارات المهمة المتعلقة بتعزيز التعاون بين دول المجلس بعضها البعض وأهمها تسهيل انتقال الأيدي العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء. وفي الثاني والعشرين من ديسمبر عام 1990 استضافت الدوحة القمة الحادية عشرة وهي ما عرفت بقمة «التضامن مع الكويت، في وجه العدوان العراقي، حيث أعلن المجلس وقوف الدول الأعضاء حكومات وشعوبا مع الكويت في محنتها ومساندتها الملطة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها

في جهادها حتى التحرير الكامل. كما قررت قمة الدوحة 1990 تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء بالقيام بجولات جماعية إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الأهمية لتعزيز الجهود السياسية والدبلوماسية الهادفة إلى وحدة الإجماع العربي والدولي الراض للعدوان وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وكانت أول قمة خليجية استضافتها الدوحة يوم 7 نوفمبر 1983 هي القمة الرابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي تلك القمة أعلن المجلس الوقوف صفا خلف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.